



'Abd ar-raḥmān al-Yūsfi.- 'Aḥādīth fīmā jarā: shadharāt min sīratī kamā rawaytuhā libūdarqa. 'Iḍād 'Ambārk būdarqa ('Abbās), (ad-Dār al-bayḍā': maṭba'at dār an-nashr al-maghribiyya, 2018), 3. Vols. 1200p.

عبد الرحمان اليوسفي.- أحاديث فيما جرى: شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة، إعداد امبارك بودرقة (عباس) (الدار البيضاء: مطبعة دار النشر المغربية، 2018)، 3 أجزاء، 1200ص.

طال انتظار أحد أبرز القادة السياسيين في المغرب، الوزير الأول السابق، وقائد حكومة التناوب، عبدالرحمن اليوسفي، قبل أن يكشف عن مذكراته التي عنوانها ب: أحاديث في ما جرى. وهو الذي نعته صديقه الأخضر الإبراهيمي، السياسي والدبلوماسي الجزائري بالقولة الفرنسية المعروفة: "الشخص الذي يلوي لسانه سبع مرات قبل التفوه بالكلام." وعكست هذه المذكرات، محاولة للبوح من قبل الرجل وذلك بالتنقيب عما جرى في أزمنة الماضي البعيد، لأزيد من ثمانين سنة، من عمر مناضل خبر الألم بشتى أنواعه.

وانبرى لكتابة هذه الشهادة امبارك بودرقة (عباس) الصادرة في ثلاثة أجزاء، وعلى امتداد أكثر من 1200 صفحة، تبعت المسار النضالي والكفاحي لليوسفي، منذ معركة الاستقلال وصولاً إلى مسارات المطالبة بالديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، ومن كرسي المعارضة إلى سدة الحكم.

ويتوزع البوح في الجزء الأول على خمسة فصول تتناول النشأة الأولى، وهيئات الحركة الوطنية، والمعارضة، وقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ورئاسة الحكومة. ليختتم هذا الجزء بملحق للصور وخمسة ملاحق أخرى تتناول مواقف وأحداث خاصة، فضلاً عن الخطاب التي ألقاها اليوسفي خلالها. ومن ذلك تحليد ذكرى 20 غشت 1953 بخريكة المدينة العمالية، ومرثيات همت عدداً من الشخصيات الوطنية مثل عبد الرحيم بوعبيد، وعلي يعته، وعلال الفاسي، ومحمد عابد الجابري، وشخصيات مغاربية مثل أحمد بنبله. وهذا علاوة على خلاصات همت اللقاءات مع مهنيين وقطاعات مختلفة، إلى جانب مؤتمرات الأهمية الاشتراكية والفضاء الأورو مغاربي، وقضايا وحقوق الإنسان.

وكانت النشأة الأولى لعبد الرحمان اليوسفي على إيقاع حرب الريف، يوم 8 مارس 1924 بضواحي مدينة طنجة، بين أحضان أسرة متواضعة، تنحدر من قرية دار زهيرو بمنطقة الفحص البعيدة بخمس وعشرين كيلومترا عن مدينة طنجة. وتوزعت مرحلة الدراسة بين مدينتي مراكش ثم الرباط. وفي هذه الأخيرة، كان لفكر المهدي بن بركة وحيويته تأثيرهما البالغ على شخصية اليوسفي؛ إذ كان ضمن الشباب الذين استدعاهم المهدي بن بركة سنة 1943، فدخلت تلك السنة بداية انخراط عبد الرحمان اليوسفي في العمل السياسي تحت لواء حزب الاستقلال وعمره تسع عشرة سنة.

وشكلت المشاركة في إضراب شنه التلاميذ بثانوية مولاي يوسف أول تجربة نضالية بصمت مسار الشاب الطنجوي، حيث اضطرتته إلى الرحيل عن الرباط والحلول ضيفا على بيت باشا مدينة آسفي، قبل أن تُكشف هويته لتتم العودة صوب الدار البيضاء. وقد أسندت له بهذه المدينة مهمة الإشراف على الخلايا الحزبية المتكونة من شغيلة معمل السكر (كوزيار). ولتغطية النشاط الحزبي وتبرير وجوده بين العمال، تقدم وفد من العمال المنظمين حزبيا، بطلب لمدير المعمل، وهو فرنسي، ليرخص لهم في البحث عن أستاذ يتولى مهمة الإشراف على حصص تعليمية لمحاربة الأمية وإعطاء دروس للدعم لفائدة أولادهم.

ومع تقدم الوضع التنظيمي للقطاع العمالي، وضعت خطة جديدة للتنظيم الحزبي بمدينة الدار البيضاء، إذ تم تقسيم المدينة إلى أربعة مناطق، شملت درب السلطان والمدينة القديمة ودرب غلف، ثم الحي المحمدي الذي تولى اليوسفي الإشراف عليه. وبعد تجربة الدار البيضاء عاد إلى مسقط رأسه بطنجة سنة 1946، فأشرف فيها على تأسيس أول فرع لحزب الاستقلال الذي يرجع إليه فضل تنظيم الزيارة الملكية التاريخية التي قام بها السلطان محمد بن يوسف في أبريل 1947 لهذه المدينة.

وبعد حصوله على شهادة البكالوريا، وقع اختيار اليوسفي على كلية الحقوق بالرباط، ومنها انتقل سنة 1949 إلى فرنسا لتحصيل دراسته الجامعية. وفي ذات الظرفية وقع اللقاء الأول بينه وبين الراحل عبد الرحيم بوعبيد سنة 1949-1950، فكان ذلك منطلقا لمسلسل نضالي جمع الزعيمين على امتداد أكثر من أربعة عقود. وتواصل العمل النضالي بباريس، حيث استغلت فرصة عقد الأمم المتحدة للدورة السنوية العادية للجمعية العامة بباريس، سنة 1951، فتمت المبادرة إلى التعريف بمطالب الشعب المغربي وشرح مواقف الوطنيين المغاربة. بل ذهب الأمر إلى مستوى المطالبة بإدراج نقطة خاصة بوضعية المغرب ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بمساعدة من عبد الرحمان عزام الأمين العام وقتئذ لجامعة الدول العربية. ولم تنظر السلطات الفرنسية بعين الرضا لهذه الخطوة المعادية لمصالحها، فتقرر طرد

اليوسفي من فرنسا، لكنه بعد تدخل بعض الشخصيات الفرنسية ذات النفوذ لدى الدوائر السياسية، تم تحويل قرار الطرد من فرنسا إلى نفي من باريس إلى مدينة بواتيي (Poitier) وسط فرنسا.

وتغيرت مواقف اليوسفي السياسية بعد عودته إلى المغرب بداية الخمسينيات، إزاء حزب الاستقلال بحكم سياسة بعض قياديينه تجاه عناصر الطبقة العمالية. حيث قرر أخذ المسافة بعد أن اعتبر القيادة مصرة على الميل إلى الانغلاق على نفسها، فظل التجاوب محدودا مع الفئة القادرة على تزويد الحزب بالفعالية المطلوبة.

وعلى الرغم من المسافة التي اتخذها لعدم الانخراط المباشر في حركة حزب الاستقلال، واصل اليوسفي عمله النضالي من أجل القضية الوطنية، فبادر إلى تسجيل اسمه رسميا في دجنبر 1952، ضمن نقابة المحامين بطنجة. وقد أشرف انطلاقا من هذه المدينة رفقة المهدي بن عبود، على التنسيق مع باقي القيادات سواء في الداخل أو على مستوى الخارج في كل من القاهرة ومدريد وباريس وغيرها. وهذا فضلا عن الإشراف على الحملات الإعلامية، والاهتمام بنشر أخبار المقاومة ومواجهة آليات الإعلام المضاد.

وكانت أول تجربة اعتقال يخوضها عبد الرحمان اليوسفي رفقة الفقيه محمد البصري في السنوات الأولى للاستقلال سنة 1959؛ والتي ما فتئت أن امتدت لتشمل العديد من قادة المقاومة. وقد تم الاحتفاظ بالفقيه البصري في وضع اعتقال لمدة تزيد عن ستة أشهر، دون تقديمه للمحاكمة، إلى أن تم إنهاء وجود جيش التحرير بالجنوب. أما اليوسفي، فتم إطلاق سراحه بعد خمسة عشر يوما من الحجز نظرا لوضعيته الصحية.

وأثر المسار النضالي وحملات الاعتقال إلى جانب القضايا السياسية، وخاصة قضية المهدي بن بركة التي تابعها كطرف مدني، على المسار الشخصي لليوسفي الزعيم اليساري. وبعد أن كان اللقاء برفيقة دربه، هيلين (Helene)، إثر لقاء جمعها بالصدفة، بعد التعرف أولا على والدها الخياط، المنحدر من أصول يونانية، بمدينة الدار البيضاء سنة 1947، حيث حل بها خلال نفس السنة قادما من فرنسا، استغرقت فترة الخطبة زمنا طويلا، ولم يعقد القران حتى سنة 1968 ببلدية الدائرة السادسة لمدينة باريس.

وتوقفت المذكرات مطولا عند خوض الانتخابات التشريعية في ماي 1963، حيث حالف الحظ كل أعضاء الكتابة العامة للاتحاد الاشتراكي عدا عبد الرحمان اليوسفي، بعد أن زوّرت النتائج لصالح منافسه الشريف الوزاني، فقرر عدم ترشيح نفسه مطلقا وهو ما التزم به. واسترجعت لحظات البوح هذه إحدى أهم قضايا تاريخ المغرب الراهن العالقة، وهي موضوع اختفاء المهدي بن بركة. لقد تابع اليوسفي ملفها بعد الإشراف على سير المحاكمة

بمعيّة المهدي العلوي، وذلك بناء على طلب من عبد الرحيم بوعبيد. ويحمل فيها المسؤولية صراحة لمحمد أوفقيير الذي نسج حسب ما أكده اليوسفي خيوط المؤامرة معتمدا على أحد عناصر الكاب 1 (جهاز الاستخبارات المغربية)، وهو ميلود التونزي الذي كان يحمل اسما مستعارا هو العربي الشتوكي. هذا الأخير، يقول اليوسفي، هو من أشرف على الاتصالات مع جورج بوشيس (G. Boucheseich)، وجورج فيگون (G. Figon)، بغية استدراج ابن بركة لاختطافه، وذلك عبر الترويج لفكرة إنتاج فيلم بعنوان: باستا، (Basta). كما اتصل الشتوكي بالصحفي فيليب بيرنيي (Ph. Bernier) الذي أخبر المهدي العلوي قبل اختطاف ابن بركة بأن أوفقيير قد بادر إلى الاتصال به، وعرض عليه مبلغا ماليا مغريا ليساعده على نصب كمين لاستدراج المهدي بن بركة. وفي غشت 1965 استقبل أوفقيير كل من جورج بوشيس وجون باليس (J. Palice) وجوليان لوني (J. Leny) وبيير دوباي (P. Dubail) ووعدهم بأن يسهل لهم فتح ملاهي فاخرة للدعارة بالمغرب.

ويفصح اليوسفي عن طرح ملف المهدي بن بركة زمن حكومة التناوب، حيث قُدمت شكاية لدى قاضي التحقيق بالرباط، فيما يخص القضية. وحُوّلت بعد ذلك إلى النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالرباط التي قررت عدم قبول الشكاية لسببين: الأول، أن مُقدّم الشكاية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لم يلحقه أي ضرر مباشر في هذه القضية، وبالتالي ليست له أية صفة تحول له حق اللجوء إلى القضاء، والثاني أن الدعوى شملها التقادم. وهو نفس المآل الذي عرفته هذه القضية عندما طرح أحد نواب حزب الاتحاد الاشتراكي سؤالا شفهيّا على وزير العدل، في فترة حكومة ادريس جطو، إذ جاء في جواب الوزير أن ملف القضية قد اختفى.

وتوقفت المذكرات مطولا عند تفسير دواعي تغيير المواقف السياسية للحزب بداية التسعينيات، فتم ربط ذلك بتبعات الأزمة الاقتصادية قرينة التقييم الهيكلي وعزوف المستثمرين عن البلاد، فضلا عن نهاية الحرب الباردة، والتغيير الحاصل في موازين القوى العالمية. وشكلت هذه الظرفية كذلك بالنسبة لراوي المذكرات، مرحلة حمل مشعل قيادة الحزب، بعد وفاة عبد الرحيم بوعبيد يوم 8 يناير 1992، حيث تقرر دخول الانتخابات ومقاطعة الاستفتاء. غير أن وزارة الداخلية تجاهلت التوجيهات الملكية، واتضح أن لا شيء قابل للتغيير. ثم اتخذ اليوسفي قرار تقديم استقالته من مهام الكتابة العامة للاتحاد الاشتراكي احتجاجا على هذا الأمر، وقرر الذهاب إلى فرنسا، يوم 19 شتنبر 1993. وقد أرسل الملك الحسن الثاني في الأيام الأولى مستشاره محمد عواد، في محاولة لإقناع اليوسفي بالتراجع. وصادفت تلك الاستقالة زيارة الملك إلى البرتغال، وبحكم الصداقة الموجودة بين اليوسفي والرئيس البرتغالي ماريو سواريس (M. Soares)، طلب الملك من هذا الأخير بدل مساعيه لدى اليوسفي لحمله على تليين موقفه.

وفي موازاة مع ذلك، رفض المكتب السياسي للاتحاد قرار الاستقالة، فوقع بذلك العدول عن القرار وسارت الأمور تدريجياً نحو قيادة تجربة التناوب.

وخلق قرار العفو العام الذي أصدره الراحل الحسن الثاني انفراجاً داخل المجتمع المغربي، فتم الإعلان إثر ذلك وبمناسبة إحياء ذكرى 20 غشت سنة 1995 عن تنظيم استفتاء على دستور جديد. وقد اتخذ الإتحاد الاشتراكي لأول مرة قرار التصويت بنعم. ثم ألغي مسلسل التناوب الذي انطلق سنة 1994، فأرسل الملك الحسن الثاني وزير المالية حينها إدريس جطو ليفتاح اليوسفي في رغبة الملك الأكيدة في تطبيق التناوب بمعية من كان في المعارضة طيلة العقود السابقة، وتحديدًا مع شخص عبد الرحمان اليوسفي، وهو ما تحقق فعلاً يوم 4 فبراير 1998.

يعود اليوسفي في مذكراته إلى لقائه مع الملك الحسن الثاني الذي وعده بضمان الأغلبية طيلة الأربع سنوات، وحرية اختيار الفريق الحكومي. وفي المقابل، طالب ببقاء وزير الداخلية حينها إدريس البصري، بحكم إشرافه على إدارة ملف الصحراء لمدة طويلة، واتخاذ مجلس الأمن قرار إجراء استفتاء في الصحراء قبل نهاية 1998. ولذات المبررات طالب الملك باستمرار عبد اللطيف الفيلاي وزيراً للخارجية. ويكشف اليوسفي بخصوص الاحتفاظ بإدريس البصري في منصبه، أنه تمسك بتوظيفه ضمن الطاقم الحكومي، بدلا من التحاقه بالديوان الملكي، فيصبح في موقع متقدم لن يتردد في استغلاله لوضع عراقيل قد تفضي إلى تعقيد طرق الاتصال بالملك وعرقلة النشاط الحكومي. بيد أنه، وعلى الرغم من التعليقات الملكية، لم يفتأ البصري يشوش على التجربة؛ حتى أن وزير الإعلام المرحوم العربي المساري قدم استقالته مرتين.

ويختتم الزعيم اليساري لحظات الاسترجاع هذه وانتهاء تجربة التناوب مع انتخابات 27 شتنبر 2002. ومعها طرح تساؤلاً عن مدى نجاح التجربة والاستفادة من فرصتها على درب تحقيق الانتقال الديموقراطي؟ خاصة أن مرحلة ما بعد الانتخابات حملت مفاجآت وتغييرات عدة، حيث عُيّن إدريس جطو المشرف على الانتخابات وزيراً أولاً، وهو غير المنتمي حزبياً.

و امتدت فصول الجزء الثاني من هذه المذكرات لتغطي زمنياً السنوات الممتدة ما بين 27 مارس 1992 و 30 أكتوبر 1999. في حين، واصل الجزء الثالث الخوض في أحداث المرحلة الممتدة ما بين 21 يناير 2000 و 10 شتنبر 2003، وقد تم فيها تناول خطاب اليوسفي المتعلقة بهذه المدة. وكانت فكرة نشرها وليدة لاعتبار الرجل ضمن كوكبة السياسيين المغاربة ممن اتخذوا من الخطب أداة سياسية ناجعة. وفي هذا الصدد، يكاد يكون اليوسفي القيادي الوحيد الذي لا يرتجل خطبه، بل إنه يكتبها ويخط يده، مما يعني أنه كان الأكثر إنتاجاً لخطب ذاتية أصيلة، بالتفكير فيها ملياً وعلى انفراد في مبناها العام، وفي غاياتها ومقاصدها. ومما لاشك فيه، أن نصوص خطاب اليوسفي، تشكل مادة تاريخية دسمة تقدم ما يكفي من المعطيات الكفيلة

بالدرس والتحليل، بغية استخراج الخصائص الشخصية والمعرفية والنفسية والسياسية، للفاعل الوطني والسياسي والحقوقى لعبد الرحمن اليوسفي وتقلبات الزمن المغربي الذي عاصره. وهي بذلك أكثر من مواد غنية بالمعطيات التي قد تسهم لا محالة في التمكين من مواجهة تصحر الذاكرة، في محاولة للوصول إلى الحقيقة التي يتطلع إليها البحث التاريخي، وهي مهمة ليست باليسيرة على الرغم من الأهمية التي قد تكتسبها الشهادات الصادرة عن الشخصيات المنخرطة، -على غرار عبد الرحمن اليوسفي-، في صناعة الأحداث والوقائع، وذلك في زمن تعددت فيه الرهانات، واختلفت فيه الآراء على مستويات وأصعدة كثيرة.

إبراهيم أيت إزي

باحث في التاريخ، مراكش